وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

اثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة العراق دراسة تحليلية

بحث مقدم الى قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية كأستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد

من قبل الطالبة:

فاطمة عباس فهيم

بإشراف: أ.م مناف مرزة نعمة

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة-١١

الإهداء

الى من شجعني على حب العلم وتحدي الصعاب

الى من كان لي عون على الرغم من طول الطريق وهو يلملم بقايا عمره

يصوغها

معطفاً بأديني من قسوة الحياة

الى ابي ذلك الوجه المشرف

الى من علمتني انواع الحروف كلها وجعلتني احمل راية العلم بيدي

الى من تنحت من شالها نكهة الدعاء وخلاصة الأمنيات

الى رفيقة وربي وبهجة عمري وملتقى أمالي

الى الشموع المضيئة

امي صبر السنين وارتواء الماء

الى اخوتي واخواتي لهم اهدي طموحي وهم ينتظرون الفرح باشتياق

والى من انا ضيف بمشاعره ونصائحه المخلصة الى كل الاصدقاء والزملاء

شكر وتقدير

الحمد لله القائل مني كتابة الكريم (لئن شكرتم لأزيدنكم) (ابراهيم٧) واصلي واسلم على قائم الانبياء والمرسلين القائل "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وعلى اله وصحبه اجمعين ... وبعد

لا يسعني بعد شكر الله وحمده الا ان اتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني على اتمام هذه الدراسة سواء بجهده او بوقته او بدعائه. واخص بالشكر والتقدير الأستاذ مناف مرزه نعمة المشرف على البحث والذي منحني الرعاية الصادق والتوجيه المخلص منذ اللحظة الأولى من كتابة هذا البحث فأسأل الله ان يجزيه عني خير الجزاء وان يكتب كل ما قدمه في ميزان حسناته.

الباحث

فاطمة عباس فهيم

المقدمة

مع تزايد مستوى الوعي بما يخص التلوث بكافة انواعه والذي يؤثر في وجود البشر في هذا العالم اخذت معظم الأمم والبلدان في تبني خطوات ضرورية للحد من إطلاق الغازات الضارة أو العناصر السامة الأخرى في الجو والذي يؤثر في الكوكب والبشر. وقد أدركت هذه البلدان الضرورة الهامة لتبني سياسات وخطط وإجراءات فضلا عن تخصيص مصادر مادية لتحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات خضراء مستدامة خلال فترة من الزمن ، وذلك كي لا تواجه الأجيال القادمة نضوباً في الموارد الطبيعية وأن تعتمد حياتهم على التنمية المستدامة ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية .

- مشكلة البحث:يعاني العالم اليوم من زيادة الانبعاثات الناتجة عن الصناعات القائمة على مصادر الطاقة الغير متجددة والمتمثلة في الفحم والبترول والوقود الحفرى فضلا عن استنفاذ الموارد المهددة بالنفاذ في الاجل القريب من هذا المكان تحديداً حددت مشكلة البحث في كيفية التقليل من اثار ظاهرة استنفاذ الموارد والعثور على طاقة صديقة للبيئة

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة لتسليط الضوء على دور الاقتصاد الاخضر وكيفية مساهمة هذا الاقتصاد بتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اجل حياة كريمة، فضلا عن معرفة كيفية تذليل العقبات امام الاقتصاد الاخضر في العراق

- فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان للاقتصاد الاخضر دور محوري في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة والتقليل من الفقر

- هيكلية الدراسة: للتحقق من فرضية البحث قسم الى مبحثين هما :

المبحث الاول: الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة الاطار النظري والمفاهيمي

المبحث الثاني: الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في العراق الواقع والافاق

المبحث الاول

الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة الاطار النظري والمفاهيمي.

أولا: مفهوم الاقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة عام ١٩٨٩عندما قام الباحثان البريطانيان *Markandya and Barbier* بتقديم تقرير لحكومة المملكة المتحدة بعنوان (مخطط للاقتصاد الاخضر(*Blueprint For green economy*) وكان ظهور هذا المفهوم هو استجابة للأزمات المتعددة من خلال السعي إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات – العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضار القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُنتظر أن يُوَلِّد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.[١]

فضلا عن البحث عن سبب ظهور ألازمات العالمية وإجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، لا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الأحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية. كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري من خلال البحث عن مصادر الطاقة النظيفة والإنتاج الانظف والطاقة وسبل ادامه الاداء البيئي وطرق التعديل الاول حول هذه القضايا وقضايا البيئة في عام ١٩٩١، ١٩٩٤عقب مجموعة من المؤلفين والباحثين على التقرير الخاص في البيئة من خلال بحثين الاول بعنوان (مخطط تخطير الاقتصاد العالمي *(Greening The global economy Scheme)* والثاني بعنوان الاقتصاد الاخضر مقياس للتنمية المستدامة ((Green economy Scale For Sustainable development .[٢]

---

[١] - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، نيروبي،٢٠١٢،ص٢

[٢] -كمال كاظم جواد،سياسات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد الخامس عشر ،١٤٩،٢٠١٧،ص١٤٩

نلاحظ من ذلك وخلال عقد التسعينات والسنوات الاولى من العقد الاول من القرن الواحد والعشرين ثم التركيز على مفهوم التنمية المستدامة وتصاعدت الدعوات لتنفيذ استراتيجيات لتحقيقها الا ان استمرار المخاوف بشأن التطورات والمشاكل الاقتصادية والبيئية العالمية جعل المنظمات الدولية وبعض حكومات الدول الصناعية المتقدمة تسعى لإيجاد وسيلة اكثر فعالية لقيادة العالم نحو الخروج من الازمات والكوارث المتلاحقة ففي عام ٢٠٠٨ جرى احياء مفهوم الاقتصاد والأخضر من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* ومعهد النمو الاخضر العالمي *GGGI* بمعالجة الفجوة المعرفية وازاله الغموض الذي كان يدور حول مفهوم الاقتصاد والاخضر وفي عام ٢٠٠٩ اقترح برنامج الامم المتحدة للبيئة *UNEP* مبادرة تشمل مزيج من السياسات والاجراءات التي تحفز الاستدامة والانتعاش الاقتصادي عبر تخصيص نسب عالية من التمويل للقطاعات الخضراء ومن ابرز اهداف هذه المبادرة ما يأتي:- [٣]

١- الانتعاش الاقتصادي.

٢- القضاء على الفقر.

٣- الحد من الانبعاثات الكربونية وصيانة البيئية والحيلولة دون تدهورها وعلى الرغم من وجود فهم عام لخصائص الاقتصاد الأخضر

كما استحدث برنامج الامم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً بأنه اقتصاد يؤدي الى تحسين حالة الرفاهية البشرية والأنصاف الاجتماعي مع العناية في الوقت نفسه بالحد على النحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح أللايكولوجية او هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الامد البعيد الى تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الاجيال المقبلة الى مخاطر بيئية او حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.ومن ناحية اخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها ان تفضي الى تعزيز كفاءه استخدام الموارد تخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الحياتي وتدهور النظام الايكولوجي .[٤]

ثانياً: الأطر النظرية للاقتصاد الأخضر

مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية "القديمة" التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ملائمة للتحليل الاقتصادي اذ تم صياغة مفاهيم اقتصادية "جديده" (الاقتصاد

[٣] - كمال كاظم جواد، مصدر سابق،ص١٤٩

[٤] عايد راضي خنفر،الاقتصاد البيئي الاقتصاد الاخضر،مجلة اسيوط للدراسات البيئية ،العدد التاسع والثلاثون ،٢٠١٤،ص٥٥

الاخضر) من اجل تصحيح الاختلالات البيئية واستفحال المخاطر البيئية العالمية نتيجة لطيات النموذج الاقتصادي المبني اساساً على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج الداخلي الاجمالي دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة.لذا اتجهت كل المحاولات الى الاخذ في عين الاعتبار البعد البيئي في التحليل من خلال اعادة صياغة بعض المفاهيم الاقتصادية من قبيل الناتج الداخلي بخام وادماج الاثار البيئية في الاسس النضرية لقانون العرض والطلب والتكامل الايجابي بين الابعاد الكونية للتأثير البيئي من جهة اولى والسياسات والمفاهيم الاقتصادية الوطنية من جهة اخرى. [٥]

-ندرة الموارد الطبيعية الأولية، اذ اذى النموذج الاقتصادي الذي ركز على رفع الاستهلاك دون الاهتمام بمحدودية الموارد الطبيعية الى الاضرار الشديد بالبيئة. فنظراً لتزايد الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المحدودة واتساع الانتاج الاقتصادي طالب بعض الاقتصاديين بتكيف مفهوم النمو وفق متطلبات المحافظة على البيئية.

-التبعية الطاقية للاقتصاديات المتقدمة،بمعنى ارتباط اقتصادياتها بمصادر الطاقة الموجودة خارج حدودها الإقليمية (الصدمات النفطية لسنوات ١٩٧٣و١٩٧٩) مما تبح عنه تغيير السياسات الطاقية المتبعة فيها نظراً لارتباطها بالمواد الأولية المتوجه في الدول النامية وإحلال (Substitution) بدائل طاقية عن المصادر الطاقية المستوردة من جهة اولى او الاعتماد على التقدم التكنولوجي كوسيلة للإحلال من جه ثانية.

وقد ساهمت كل المقترحات الهادفة الى جعل الحفاض على البيئية منطلقاً للتحليل للاقتصادي الى صياغة اطر نظرية اقتصادية من اجل تصحيح الاختلالات وتجاوز الازمات عن طريق: [٦]

-ايجاد حلول اقتصادية ناجعة مبنية على اساس الحفاض على البيئية كشرط اساسي للتنمية الاقتصادية على المستوى العالمي إذ تبين بالملموس محدودية النمو الاقتصادي المبني على اساس النموذج الليبرالي.

- اتباع سياسات اقتصادية عالمية واقليمية ووطنية تدعم الاستدامة البيئية للانفجار الديمغرافي وذلك انسجاماً مع الاطر الفكرية بشأن التساؤل حول بحث العلاقة بين السكان والبيئية (اعمال توماس مالتوس).

- اعادة تنظيم سوق الطاقة العالمية إذ تم تأطيرها بأحداث منظمات دولية حكومية مختصة منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ومنظمة الدول المصدرة للبترول *(OPEC)* الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

---

[٥] - أبو القاسم زياني والحسين شكراني ، الاقتصاد الأخضر: بين تطوّر الأطر النظرية وتفعيلها مؤسّساتياً من العالمية إلى الوطنية،مجلة المستقبل العربي ،العدد٤٥١ ،٢٠١٦،ص٩٢-٩٣

[٦] -نفس المصدر ،نفس الصفحة

- اعتماد سياسات اقتصادية قوامها الاستقلال الطاقي اذ تعددت السياسات الاقتصادية بين الدول بحسب توفر مصادر الطاقة على الصعيد الوطني وعلى سبيل المثال ركزت فرنسا على الطاقة النووية كعماد لبناء سياستها الاقتصادية واعتمدت الصين على الطاقات الحضورية واستغلال السدود فيما اتجهت جهود المانيا نحو الابتكار لتعزيز الطاقات المتجددة.

انطلاقا من هذه الاهمية صاغت المؤتمرات التأسيسية الأدوات والمؤسسات الهادفة الى أدراج حماية البيئية ضمن المجال الاقتصادي واصبحت تلك المؤتمرات التقييمية هي المصدر في تنفيذ التزامات الفاعلين الدوليين.

- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهنبورغ ٢٠٠٢) ادمج المؤتمر على اهمية مفهوم التنمية المستدامة في صياغة السياسات الاقتصادية واتخاذ القرار (*Making decision*) البيئي وتطبيقه على جميع المستويات ومن اجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة اقر المؤتمر بالحاجة الى مؤسسات متعددة الأطراف تعمل بفاعلية وتستند الى الأسس الديمقراطية في التدبير.

- مؤتمر كوبنهاغن حول المناخ ٢٠٠٩: احدث المؤتمر الصندوق الأخضر للتغيرات المناخية(*Green Climate Furd*) كأداة عملية تهدف الى تمويل المشاريع و البرامج البيئية وتعزيز السياسات والانشطة الهادفة الى التخفيف من التغيرات المناخية في الدول النامية.

- مؤتمر كانكون المكسيك ٢٠١٠: تم التأكيد على ان الهدف من التفاوض هو ضمان ما بعد كيوتو مع الاشارة الى اهمية البحث عن وسائل مالية لتعزيز المشاريع والبرامج والسياسات التنموية في البلدان النامية.

- مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +٢٠ {٢٠١٢} :تبنى التقرير الختامي للمؤتمر (المستقبل الذي نريد)مفاهيم اكثر دقة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة عملية لتقييم خيارات صانعي القرار وشدد التقرير على مساهمة الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتعين رفاهية الناس وخلق فرص الشغل وتوفير العمل الكريم للجميع مع الحرص على استدامة النظم الايكولوجية.

-

ثالثاً: دور الاقتصاد الأخضر في معالجة الفقر: يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية واجتماعية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، لكن تكون مختلفة بدرجات من التفاوت في الحجم والطبيعية والمصدر يعرف الفقر في قواميس علم الاجتماع بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي لاحتياجات الصحية والمعنوية للفرد أو مجموعة من الأفراد ، كما يعرف على (انه مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والضرورات الحياتية من مأوى ولباس وصحة ونقل)[٧].

وقد بحث العديد من الباحثين في هذه الظاهرة وكيفية ايجاد استراتيجيات تقلل من هذه الظاهرة ولاسيما في البلدان النامية ونظرا لما تمتلكهه البلدان النامية من اراضي خصبه ومساحات كبيره يمكن ان يكون تحضير الزراعة والتركيز على صغار الملاك احد استراتجيات التي تقلل الفقر مع الاستثمار في راس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء فهناك ما يقدر ٥٢٥ مليون مزرعة صغيرة في العالم منها ٤٠٤ ملايين مزرعة تزرع اقل من ٢ هكتار من الارض وحيث ان تخضير قطاع المزارع الصغيرة عن طريق الترويج للممارسات المستدامة ونثرها يمكن ان يكون اكثر الطرق فاعلية لتوفير المزيد من الطعام للفقراء والجياع وتقليل الفقر وزيادة تنحيه الكربون والوصول الى الاسواق الدولية النامية للمنتجات الخضراء. [٨]

ويمكن للطاقة المتجددة ان تلعب دوراً فعال التكلفة ضمن إستراتيجية لإنهاء فقر الطاقة فأن التحرك في اتجاه الاقتصاد الاخضر يهدف الى زيادة الوصول الى الخدمات والبنية التحتية كوسيلة لتقليل الفقر وتحسين جودة الحياة بوجه عام ويعتبر التعامل مع الفقر جزءاً هاماً للغاية من هذا الانتقال ويشمل ذلك توصيل الطاقة الى ١٠٦ مليار شخص يعيشون حالياً بدون كهرباء وفي افريقيا على سبيل المثال هناك ١١٠ مليون اسرة في ادنى مستويات الدخل تنفق اكثر من ٤ مليارات دولار امريكي كل عام على الاضاءة بالكيروسين وهي مكلفة وغير فعالة وتمثل خطراً على الامان والصحة وليحقق نظام الطاقة الحالي المساواة فضلا عن كونه غير مستدام فهو يترك ٢٠٧ مليار شخص يعتمدون على الكتلة الحيوية التقليدية في الطهي وبالإضافة الى ذلك من المتوقع ان يتسبب الهواء داخل المنازل الناتج عن استخدام الكتلة الحيوية التقليدية والفحم في اكثر من ١,٥ مليون حالة وفاة مبكره بحلول العام ٢٠٣٠ ونصفها من الاطفال دون سن الخامسة والباقي من النساء في البلدان النامية وطبقاً لتقدير الوكالة الدولية للطاقة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية يتطلب تأمين الوصول الى الكهرباء للجميع ٧٥٦

---

[٧] أبو شعير، خالد محمد ، وآخرون ، "اقتصاديات التربية والتعليم ، رؤية معاصرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص٩٦.

[٨] -احمد خضر ،الاقتصاد الاخضر مسارات بديلة الى التنمية المستدامة ،مجلة العلوم والتكنلوجيا، بدون تاريخ ،ص١١

مليار دولار امريكي او ٣٦ مليار دولار امريكي لكل عام في الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠٣. وان تكنولوجيات الطاقة المتجددة وسياسات الطاقة التي تدعمها تعد بمساهمة ملموسة في تحسين مستويات المعيشية والصحة في المناطق ذات الدخل المنخفض خاصة في المناطق التي تقع خارج الشبكات. وقد تم اثبات ان حتى الزيادات الطفيفة في محاصيل المزارع تساهم بصورة مباشرة في تقليل الفقر استناداً الى بيانات من أفريقيا واسيا. وبالإضافة الى ذلك وتقنت الدراسات ان تحويل المزارع الى الممارسات المستدامة نتجت عنه زيادة في الإنتاجية. وبمراجعة مشروع "الأفضل الممارسات" شملت ١٢,٦ مليون مزرعة وجد ان تبني الممارسات المحافظة على الموارد(مثل ادارة الحشرات المتكاملة، وادارة الأسمدة، المتكاملة والزراعة قليلة الحرث والحراجة الزراعية وتربية المائيات وتكامل حصاد المياه مع الماشية) تنتج عنه زيادة في المحصول قدره ٧٩% مع تحسين في موارد الخدمات البيئية الحرجة.

رابعا :مفهوم وابعاد التنمية المستدامة:

مُنذ عقد السبعينات من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية المُستدامة Sustainable Development يظهر بشكل واضح ومؤثر في الادبيات التنموية الدولية، ويعزى ذلك الى تزايد الوعي البيئي، نتيجة للاهتمام الذي اثارته تقارير نادي روما الشهير في السبعينات ونتائج مؤتمر أستوكهولم للتنمية البشرية عام ١٩٧٢ حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وبسبب تأثير الحوادث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث اصبحت البيئة الموضوع الاساسي في الادبيات الاقتصادية الخاصة بالدول النامية كرد فعل على الخوف الناجم من تدهور البيئة النابع من اسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الانتاج في اسرع وقت ممكن دون اعتبار للأثار التي يخلفها هذا التنامي السريع على الانسان والموارد الطبيعية والبيئية، وكذلك نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها في الدول النامية وما سببته من تبعية وتفاقم المديونية الخارجية والفقر وتدهور الانتاجية والانتاج لجميع القطاعات الاقتصادية بدرجة اصبح فيه اشباع حاجات الجيل الحاضر تكون على حساب اشباع حاجات الاجيال القادمة وهذا هو نقيض عبارة (استدامة التنمية).

وقد تم التاكيد على مسائل التنمية والبيئة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيروا عام ١٩٩٢، إذ ينص المبدأ الرابع من هذا المؤتمر على اعلان (ان تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر الى التنمية بمعزل عن البيئة) وكذلك تم التاكيد على أهمية الحفاظ عليها وتنميتها (تنمية البيئةEnvironmental Development) لانها ضرورية للتنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات الجيل الحاضر والاجيال اللاحقة وذلك في القمة العالمية للتنمية المستدامة حول البيئة والتنمية والمنعقد في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا سنة ٢٠٠٢.

وقد عرف مفهوم التنمية المستدامة اول مرة في تقرير برونتلند[٩] بانها "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم.

كما يمكن ان تعرف (التنمية المأمونة بيئياً): عدم تحميل الاجيال اللاحقة اعباء تنمية اليوم، فضلا عن ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم تعني بان موضوع البيئة اصبح ليس بالمتغير المستقل عن الاسلوب الذي يتبعه الانسان في حياته (التنمية اقتصادية)، بل هو دالة في ذلك الاسلوب إذ ان التنمية الاقتصادية تؤثر في الطبيعة ومواردها،

[٩] تقرير برونتلد: هو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) للعام ١٩٨٧.

والاخير يُعد القوة الدافعة (مُدخلات) للتنمية الاقتصادية. وحتى الان يجري التركيز على جانبي من خصائص الموارد الطبيعية التي تتاثر بشكل واضح بسبب التنمية هما:-

١- النفاد الذي يترتب على اتباع اساليب تستنزف ما لدى المجتمع من هبات أمكنه وفق المعرفة السائدة وان يتعرف عليها ويستفيد من خصائصها.

٢- والجانب الثاني، هو التشويه الذي تتعرض له هذه الخصائص بسبب التلوث الذي قد تتجاوز اثاره حدود المجتمع.

اولا: ابعاد التنمية المستدامة:

من خلال التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أنها تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية.

الأبعاد الاقتصادية. و تتضمن عدة أبعاد منها :

أ-ومنه تقليص تبعية البلدان النامية، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعامل الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في الرأس المال البشري و التوسع و التفاوت في توزيع الدخل وخصوصا بين بلدان العالم .

وتعني التنمية المستدامة للبلدان الغنية اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية واجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، حيث تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تجاه التنمية نظراً لدورها الكبير في التلوث واستهلاك الموارد(١٠). وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية، مثل الوقود الأحفوري، أسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي. فضلاً عن ذلك القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد(١١). أما فيما يخص البلدان الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني زيادة استخدام الموارد بهدف تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من أعباء

---

[١٠] - غالية الحبال المجلد، " التنمية المستدامة" دراسة اعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية، دمشق، ٢٠٠٣، ص٤

[١١] - عبد المنعم احمد شكري السعيد، "التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق"،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص٥٤.

الفقر(١٢). إذاً فان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ورشيد والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ب-الابعاد الاجتماعية: تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، لأن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ولتوزيع السكان أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية ضخمة فمع التوسع بالتكنولوجيات المستخدمة حالياً، تقوم المدن بتركز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة. فالتنمية المستدامة تعني ابطاء حركة الهجرة الى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشيطة

إن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على أساس الحرية والمساواة والعدالة وكذلك فإن المفهوم يتسع ليشمل الجوانب الانسانية والاجتماعية والثقافية للسكان لذلك فالتنمية المستدامة هي تنمية ذات بعد انساني والهدف الأول لها هو المحافظة على كرامة الانسان ومكانته وتوفير مستلزمات حياته الأساسية وتحقيق مشاركته الفعلية في المجتمع بصورة مرضية. ولتعميق مفهوم التنمية المستدامة فهنالك ضرورة للاعتناء برأس المال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوافر جميع المهارات والقدرات الصحية والتعليمية والذي يؤهلها للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلاً عن تطوير رأس المال المجتمعي على حسن الادارة والانصاف والعدالة في التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرار(١٣).

كما نجد ان تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة يؤكد على دور السكان في عملية التنمية المستدامة، إن الحديث عن السكان باعتبارهم مجرد اعداد فحسب من شأنه تجاهل قضية مهمة وهي ان الناس أنفسهم مورد ابداعي، وهذه القدرة الابداعية ذخر ومصدر قوة على المجتمعات ان تحرص عليها. ومن أجل رعاية ودعم هذا المصدر ينبغي تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك وينبغي تقديم تعليم لهم يساعدهم على ان يصبحوا أكبر قدرة وإبداع ومهارة وانتاجاً وأفضل استعداداً على معالجة المشكلات، وان التوصل الى هذا كله يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها(١٤).

إذاً فإن التنمية المستدامة لاتتحقق إلا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول الى تنمية مستدامة.

---

[١٢] – غالية الحبال المجلد، "التنمية المستدامة"، مصدر سابق، ص٥.

[١٣] – لورنس يحيى صالح الكبيسي، "التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث البيئي في البلدان النامية"، رسالة ماجستير،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٣، ص٣٦،٣٣.

[١٤] – اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق، ص١٦٨،١٦٧.

ج–الأبعاد البيئية. التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الاوزون(١٥).

[١٥] – غالية الحبال المجلد، "التنمية المستدامة" مصدر سابق، ص٥.

المبحث الثاني: الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في العراق الواقع والافاق: نظمت الاسكوا والمنظمة العربية للتنمية والتعدين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمكتب الإقليمي لغرب أسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئية والوكالة الالمانية للتعاون الدولي وجامعة الدول العربية مؤتمراً إقليميا حول دور الصناعات الخضراء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وكان الهدف من هذا المؤتمر اعتماد مفهوم الصناعات الخضراء والتوصل الى مفهوم وموقف موحد حول اولويات الصناعات الخضراء في المنطقة وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة على الصعيدين المحلي والاقليمي. وركزت معظم الحكومات العربية خلال العقود الماضية على تقدم اقتصاداتها بوتيرة سريعة والبحث عن مصدر دائم للطاقة على اعتبار ان قطاعي الطاقة والكهرباء المتجددة مهمان جداً في الوطن العربي، وبينما أسعار النفط في الوقت الحالي قد تساعد المواطنين في البلدان المستوردة للنفط بنفقات الطاقة، فهذا الوضع لن يدوم لفترة طويلة ومصادر الطاقة والكهرباء المتجددة هي الحلّ الأنسب مالياً وبيئياً وفي مجال إستهلاك الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي الإستهلاك، فإن معدل الدول العربية وصل إلى ٤,٦٤% في عام ٢٠١٢ مقارنة بالمعدّل العالمي في العام ذاته الذي كان ١٨,١٢%. أمّا بالنسبة لإنتاج الكهرباء المتجددة كنسبة من إجمالي الإنتاج، وصل معدل البلاد العربية في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٧٢% مقارنة بالمعدل العالمي في العام نفسه الذي وصل إلى حوالي ٢٠,٩٣%. ولكن الجدير بالذكر أن بعض البلاد العربية حققت انجازات كبيرة في مجالات الطاقة والكهرباء المتجددة، والسودان أكبر مثال على ذلك. فبحسب وزارة الموارد المائية والري والكهرباء في السودان، تستخدم الحكومة السودانية مصادر الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة حرارة باطن الأرض والطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء والمحافظة على البيئة في كل مناطق السودان ويظهر (الجدول ١) آداء البلاد العربية في مؤشر 'الآداء البيئي' الذي أصدرته جامعة Yale في الولايات المتحدة الأميركية لعام ٢٠١٦. من خلال النظر إلى ترتيب البلاد العربية من أصل ١٨٠ بلداً في المؤشر، فإن تونس هي البلد الأولى عربياً، تليها المغرب والأردن والجزائر

والبحرين، على التوالي. أمّا اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان فهم يحتلون المراكز الأخيرة عربياً، على التوالي. وبالنسبة لمؤشر 'تلوّث الهواء'، والذي يدل على مدى نظافة هواء البلد، تمثل موريتانيا المرتبة الأولى على الصعيدين العربي والعالمي، لأن نسب التلوّث فيها ضئيلة جداً وبالمقابل تعاني العراق والكويت ومصر من أعلى درجات تلوّث الهواء على الصعيدين العربي والعالمي.وفي سياق آخر، فإن مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة، يشير إلى تصدّر اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان المراتب العالمية والدولية وذلك قد يعود لتطور ونمو الطاقة المتجددة في هذه البلاد، إلى جانب عوامل أخرى كإعتماد هذه البلاد على القطاع الزراعي أكثر بكثير من القطاع الصناعي.

الجدول ١: مؤشر الأداء البيئي ٢٠١٦

	المرتبة (من أصل ١٨٠)	مجموع النقاط (من أصل ١٠٠)	التغيير خلال آخر عشر سنوات(%)	ترتيب تلوث الهواء – تجاوزات PM2.5	ترتيب معالجة مياه الصرف الصحي	ترتيب مجرى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة
تونس	53	77.28	15.71%	82	47	152
المغرب	64	74.18	24.65%	58	83	129
الأردن	74	72.24	30.09%	140	57	113
الجزائر	83	70.28	3.69%	82	46	101
البحرين	86	70.07	7.45%	139	23	108
قطر	87	69.94	30.05%	166	27	138
الإمارات العربية المتحدة	92	69.35	26.32%	150	15	98
لبنان	94	69.14	35.22%	146	36	171
السعودية	95	68.63	25.42%	127	38	145
سوريا	101	66.91	37.45%	163	44	148
مصر	104	66.45	37.21%	169	54	162
الكويت	113	64.41	45.26%	171	48	156
العراق	116	63.97	8.24%	172	71	175
ليبيا	119	63.29	26.18%	112	72	96
عُمان	126	60.13	27.34%	96	82	100
اليمن	150	49.79	17.29%	119	140	1
موريتانيا	160	46.31	20.88%	1	140	1
جيبوتي	164	45.29	36.17%	78	140	1
السودان	170	42.25	13.54%	58	140	1

المصدر: مؤشر الأداء البيئي ٢٠١٦، جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية.

واقع تحديات الاقتصاد الاخضر في العراق واثره على التنمية المستدامة

اولا–اثر التلوث البيئي على التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر :

أ –**تلوث المياه السطحية** :ان سياسات دول الجوار وانشاء المشاريع المائية فضلا عن دورا ت الجفاف المناخية، ساهمت في انخفاض مناسيب المياه الواردة الى نهر دجلة بنسبة ٦٠% باتجاه الاراضي العراقية وبنسبة ٨٠ % في ايرادات نهر الفرات، حيث تؤدي خسارة كل مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات الى خسارة ما يقرب من ٢٦ الف دونم من الاراضي الزراعية و٤٠% من الاراضي الصالحة للزراعة نتيجة لانخفاض مناسيب المياه وارتفاع معدلات ملوحتها خاصة في سنوات الجفاف. كما قامت ايران بتحويل اكثر من ٩٠ نهر١٦ دائمي ووادي باتجاه اراضيها، ألامر الذي ساهم في انخفاض الإيرادات المائية وزيادة تراكيز الملوثات وتتنوع مصادر تلوث المياه في العراق وهي ١٧:

١- مياه الفضلات الصناعية الناتجة من تصريف المياه الملوثة من المنشآت الحرفية والصناعية وتحتوي على المواد المعدنية و العضوية والغير العضوية واحماض ومواد سامة وتقدر كمية مياه المخلفات الصناعية في العراق ب (٣٢٠) الف م٣ /سنة.

٢- مياه المبازل الزراعية الزائدة والمترشحة من الترب الزراعية خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، حيث ان مستويات الملوحة في مياه نهر الفرات في مدينة الناصرية وصلت الى ٥٠٠٠ جزء بالمليون علما ان المياه الصالحة للشرب يجب ان لا تزيد ملوحتها عن (١٠٠٠) جزء وقد اكدت الفحصوات المختبرية على ارتفاع نسب الملوحة في مياه نهر دجلة في محطات كل من الموصل وبغداد والعمارة والقرنة (٩%، ٢٤%، ١٨٠%، ١٨٤ %) على التوالي وفي مياه شط العرب ٢٠٨ % بسبب مياه البزل الزراعي.

٣- المخلفات والمطروحات الحرارية الناتجة من صناعة توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الحديد والصلب والورق ومحطات تكرير النفط وغيرها، حيث تعمل تلك المطروحات على تغيير درجة حرارة الماء مابين (٤ –١٠)م oواذا زادت عن ٣٠م تصبح المياه العذبة غير مرغوب فيها، لذا يجب ان لاتزيد درجة حرارة الماء لهذه المروحات في احر الشهور عن (٣) م وفقآ لقوانين منظمة الصحة الدولية.

---

[١٦] عماد مطير خليف الشمري ونهاد خضير كاظم، البيئة والتلوث دراسة للتلوث البيئي في العراق، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١٩.

[١٧] نفس المصدر، ص٢٢١– ٢٣٤.

٤-كما توجد مصادر اخرى لتلويث المياه السطحية تتمثل بالأسمدة والمبيدات الزراعية فضلا عن فضلات مياه الصرف الصحي ان تلوث مياه الأنهر العراقية يستوجب العمل من اجل الاستخدام ألأمثل والعقلاني للمياه وضرورة توفير المياه الصالحة للتجمعات السكانية، مع مراعاة ترشيد استخدام المياه العذبة لتفادي الأمراض الناجمة عن تلوث المياه خاصة في المناطق القريبة من مصادر التلوث.

ب : تلوث الهواء :-تعاني المحافظات العراقية العديد من المشاكل ولعل واحد من اهم هذه المشاكل هي تردي نوعية الهواء بسبب انتشار مصادر حرق الوقود والعديد من الأنشطة الاخرى وبدأ التردي الحقيقي في نوعية الهواء في المدن العراقية منذ عام ١٩٩١بعد حرب الخليج نتيجة احتراق المصافي والمستودعات النفطية ومخازن المواد الكيمياوية اضافة الى الحرائق والانفجارات واستعمال انواع رديئة من الوقود المستخدم في وسائط النقل وازدادت هذه المشاكل من خلال شحة المواد الاحتياطية والمعدات اللازمة للحد من التلوث الناتج عنها [١٨]، وقد وتنوعت مصادر تلوث الهواء في العراق والتي من ابرزها :-

١- زيادة اعداد وسائط النقل وتدني نوعيتها وتقادمها .
٢- النشاط الصناعي وتوقف منظومات المعالجة الغازية في معظم الصناعات القائمة .
٣- التوسع في صناعة الطابوق والاسمنت بالاعتماد على وسائل انتاج تقليدية وعدم وجود مرسبات غبار في معظمها واستخدام وقود ذي كثافة عالية .
٤- اساليب متخلفة لحرق وطمر النفايات المنزلية والنفايات الخطرة للمستشفيات .
٥- تجهيز الكهرباء الى المساكن من خلال المولدات الصغيرة والفاقدة لشروط الكفاءة البيئية.
ادت مصادر التلوث اعلاه الى تحويل هواء المدن العراقية الى هواء ملوث ، اضف الى ان توسع المدن وتنوع الانشطة الملوثة فيها كل ذلك ادى إلى تعاظم مستويات التلوث رافقه ضعف التشريعات البيئية الرادعة للمخالفين وضعف انظمة الرصد والمراقبة . ومن المصادر المؤدية الى تلوث الهواء ، الرصاص ، والدقائق العالقة ، وتركيز ثاني اوكسيد الكبريت ، والغبار المتساقط . بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة لتوقف معظم المشاريع الصناعية وخاصة العائدة للقطاع الخاص، انحسر اثر تلوث الهواء الناجم عن الصناعة ، في حين تفاقم التلوث الناجم عن وسائط النقل

[١٨] وزارة التخطيط ، مديرية احصاءات البيئة ، تقرير الاحصاءات البينية للعراق لسنة ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

داخل المدن كنتيجة لزيادة اعداد المركبات بعد عام ٢٠٠٣ والتي تعتمد على الوقود ذي النوعية المتدنية ، وتؤكد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير البيئية الصادرة عن وزارة البيئة بأن معظم مصادر تلوث الهواء تجاوزت حدودها الوطنية ، فمثلا تركيز الرصاص في بغداد اعلى حد له (١٢,١) ميكروغرام / م٣ مقابل المعيار الوطني البالغ (١,٢) ميكروغرام /م٣ لعام ٢٠٠٧ كما تجاوزت تراكيز مجموع الدقائق العالقة حدودها الوطنية (٣٥٠) ميكروغرام /م٣ .

ثالثا : تلوث التربة :تتعرض البيئة العراقية الى تدهور في نوعية عناصر تربتها وتردي خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية الذي سبب في مشكلة تحول الاراضي المنتجة الى اراضي قاحلة (التصحر) او ذات انتاجية متدنية بفعل الانشطة الانسانية المختلفة وقلع الاشجار لأغراض الزراعة والوقود والبناء وارتفاع ملوحة التربة والاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الزراعية ، مما ولد حالة من التوازن البيئي الهش اما بسبب التصحر أو الافراط في الري وازالة الغطاء النباتي ناهيك عن الادارة غير المستديمة للمخلفات الصناعية. [١٩]

كما يعد الطمر الصحي من الاساليب المتبعة في العراق للتخلص من النفايات المنزلية والتجارية والمدنية وان لكل مدينة عراقية موقع او اكثر للطمر الصحي . ان لهذا الاسلوب متطلبات ومحددات بيئة مهمة يجب مراعاتها لكي تحقق النتائج المرجوة منها وبعكسه تتحول مواقع الطمر الصحي الى بؤر للتلوث وخاصة تلوث التربة والمياه الجوفية .

فمعظم مواقع الطمر الصحي العراقي تعاني من تردي كبير وحاد في جميع متطلباتها التي من خلالها يمكن ان تعمل بشكل جيد . الامر الذي ينعكس بالتالي سلبا على التربة والتأثير على السلامة البيئية . [٢٠]

ان ما سبق عرضه من جوانب تتعلق بالتلوث البيئي يوضح العلاقة الوثيقة بين التلوث والاقتصاد الاخضر ويظهر ذلك ابتداء ا من التعريف والتحديد الذي جاء به المؤتمر الاحيائي الاول عام (١٩٧٥) بان الاقتصاد الاخضر يرتبط بالتلوث البيئي وهدر ونضوب الموارد عام (١٩٩٤) في الاشارة الى ان كل الانشطة الطبيعية، لما لها من اثر ضار على البيئة، وهذا التأثير يعني إحداث التلوث البيئي وإخلال النظام البيئي من هنا يرى الكثير من القائمين على انشطة الاقتصاد الاخضر بانه الطريق المناسب لتوضيح المنافع الممكن تحقيقها للبيئة عبر المنتجات المقدمة للمستهلكين والمستعملين، بحيث لا يكون هنالك اي اضرار ناتجة عن عمليات التصنيع

---

[١٩] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، ص ١٦٩.

[٢٠] احمد خليل الحسيني ، الفقر والدولة ، بغداد ،الدار العربية ، ٢٠١٠، ص١٢٢.

لتلك المنتجات، وذلك ما بعد استهلاكها او استعمالها والتخلص منها، والامثلة كثيرة على ذلك كما هو في تصنيع واستخدام السيارات تعمل على البنزين والطاقة الكهربائية استخدام الطاقة الشمسية كبديل عن الطاقة التقليدية وكذلك طاقة الرياح، المصابيح الكهربائية الاقتصادية الموفرة للطاقة، الابنية الخضراء هذا الموقف يتكامل مع وجوب البحث عن بدائل جديدة للمواد التي اعتاد المستهلك على استعمالها وذلك للحد من الاعتداءات المتسارعة على البيئة وتعرضها للتلوث البيئي، ويجب ان يراعى في ذلك ان لا تكون تلك البدائل اكثر كلفة من سابقتها، بل العكس هو المطلوب للتشجيع على استخدامها ما يقود بالتالي الى منع التلوث البيئي، وهذا ما يتطلب ان يكون هنالك تشجيع ودعم من الجهات المعنية بالأمر وبخاصة الحكومية منها للمنتجين الذين يقدمون منتجات خضراء لانها تصب في خدمة البيئة والمجتمع، ويجب ان لا يقف الامر عند مستوى التشجيع فحسب، بل يمكن ان يمتد الى التحفيز عن طريق تقديم التسهيلات المناسبة لاستمرار توجههم في هذا المجال ودعم مشاريع عملهم الانتاجية لكونها تقوم بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.

ثانيا : ضعف التخصيصات المالية واثرها على البيئة والاقتصاد الاخضر :بعد ان وضحنا حالة التدهور البيئي التي يعيشها المواطن العراقي لابد لنا من ان نشير ايضا الى ما تم تخصيصه سنويا لهذا القطاع الحيوي والمهم وكما يأتي

جدول (٢) التخصيصات المالية للبيئة في العراق

السنة	التخصيص (١)	إجمالي الانفاق العام (٢)	نسبة (٢/١)
٢٠٠٤	٥٩٦٩	٣١٥٢١٤٢٧	%١،٨
٢٠٠٥	٧٨٧٨	٣٠٨٣١١٤٢	%٢،٥
٢٠٠٦	١٢٧٥٦	٣٧٤٩٤٤٥٩	%٠،٠٠٣
٢٠٠٧	١٣٤٦٢	٣٩٣٠٨٣٤٨	%٣،٤
٢٠٠٨	٢٤٥٩٣	٦٧٢٧٧١٩٤	%٣،٦
٢٠٠٩	٢٨٤٦٤	٥٥٥٨٩٧٢١	%٥،١
٢٠١٠	٤١٣١٣	٧٠٢١٥٨٧٢	%٥،٨
٢٠١١	٦٨١٩١	٩٦٦٦٢٧٦٦	%٧

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (٢) اعلاه نجد ان ما تم تخصيصه لوزارة البيئة لمعالجة الواقع البيئي المتردي للبلد لم يكن بحجم الدمار والخراب الذي لحق بالبيئة حيث تم تخصيص ٥٩٦٩) مليون دينار لوزارة البيئة في عام (٢٠٠٤) وشكل ذلك نسبة بلغت(١,٨%) من اجمالي الموازنة العامة والبالغة (٣١٥٢١٤٢٧) مليون دينار، واستمرت (٢٠١١) حيث بلغت تلك – التخصيصات السنوية بالنمو المتواضع طيلة المدة (٢٠٠٤) التخصيصات (٦٨١٩١) مليون دينار في عام (٢٠١١) وشكل ذلك نسبة (٧٪) من اجمالي التخصيصات البالغة (٩٦٦٦٢٧٦٦) مليون دينار. لذلك اصبح مفهوم الاقتصاد الاخضر مطلبا اساسيا وحتميا لا يقاف التدهور البيئي والمتمثل بتفاقم ظاهرة تغير المناخ وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة للبيئة، كما يفتقر العراق إلى أنظمة شاملة للمتابعة والرصد البيئي، مما ترتب عليه تلوث واضح وملموس لكافة عناصر البيئة.

كان انتاج النفط، وصناعة النفط عموما في كل مراحلها، ولا يزال من مصادر التلوث المهمة في العراق. فالحرق العشوائي للنفط والغاز والمنتجات النفطية الفائضة او المتسربة امر كان ولا يزال يلوث بيئة العراق والمنطقة والعالم. كما ان معظم البنزين المستعمل في السيارات لا يزال يحتوي على الرصاص ويحرق في سيارات قديمة تنفث عوادمها السمية دون ضوابط، وجدول رقم (٢) يوضح التخصيصات السنوية للقطاع النفطي العراقي وكما يلي:-

جدول( ) تخصيصات القطاع النفطي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١) مليون دينار

السنة	التخصيص (١)	اجمالي الانفاق العام (٢)	نسبة (٢/١)
٢٠٠٤	١٤٩٣٩٠٨	٣١٥٢١٤٢٧	%٤٧
٢٠٠٥	١٦٩٨٨٨٧	٣٠٨٣١١٤٢	%٥٥
٢٠٠٦	٢٩٩١٩٧٢	٣٧٤٩٤٤٥٩	%٧٩،٧
٢٠٠٧	٤٣٣٠٨٩	٣٩٣٠٨٣٤٨	%١١
٢٠٠٨	٣٨٣١٤٦١	٦٧٢٧٧١٩٤	%٥٦،٩
٢٠٠٩	٥٥٩٥٦٩	٥٥٥٨٩٧٢١	%١٠
٢٠١٠	٢٠٤٣١٨٧	٧٠٢١٥٨٧٢	%٢٩
٢٠١١	٩٣٤٥٥١٣	٩٦٦٦٢٧٦٦	%٩٦،٦

من خلال ملاحظة بيانات الجدول (٣) نلاحظ بان ما تم تخصيصه للقطاع النفطي من موازنة عام (٢٠٠٤) بلغ (١٤٩٣٩٠٨) مليون دينار وشكل ذلك نسبة بلغت (٤٧%) من إجمالي النفقات العامة والبالغة) ٣١٥٢١٤٢٧ (مليون دينار، واستمرت هذه التخصيصات (٩٣٤٥٥١٣) مليون دينار (٢٠١١) حيث بلغت في عام (٢٠١١) بالنمو طيلة المدة ٢٠٠٤وشكلت نسبة (٩٦،٦ %) من إجمالي النفقات العامة والبالغة (٩٦٦٦٢٧٦٦) مليون دينار وهذا يدل على عدة امور اهمها ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على مورد واحد (النفط)ودعمه لقطاع يساهم بشكل كبير على زيادة معدلات التلوث البيئي، ويبعد الاقتصاد عن اي توجه قريب من الاقتصادات الخضراء الصديقة للبيئة، مع اهمال القطاعات الصديقة للبيئة مثل القطاع الزراعي والقطاع المعني بالجانب البيئي ممثل بوزارة البيئة ويظهر هذا الاهمال من خلال انخفاض التخصيصات السنوية المخصصة لهذه القطاعات حيث شكلت هذه التخصيصات لعام (٢٠١١) ما نسبته (٠،١١ % و ٧ %) من إجمالي النفقات العامة لكلا القطاعين على التوالي.

الاستنتاجات والتوصيات

١- أن ظهور فكرة التنمية المستدامة جاء بعد مخاض عسير لمراحل التنمية المختلفة والتي تطورت بتطور الفكر الاقتصادي حيث أثمرت نتائجها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية دون الهدر والجور على حقوق الأجيال القادمة وتحملهم أخطاء الأجيال التي سبقتهم .

٢-تتعرض البيئة العراقية الى تلوث خطير وتدهور في نوعية عناصر تربتها وتردي خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية الذي سبب في مشكلة تحول الاراضي المنتجة الى اراضي قاحلة (التصحر) او ذات انتاجية متدنية بفعل الانشطة الانسانية المختلفة وقلع الاشجار لأغراض الزراعة والوقود والبناء وارتفاع ملوحة التربة والاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الزراعية

التوصيات:-

١ . العمل على تحقيق الأهداف والسياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وجعلها ضمن الخطط التنموية لتحسين نوعية الحياة البشرية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتم ذلك عن طريق وضع برامج وخطط هادفة بتحسين الخدمات المقدمة، منها التعليمية والصحية والبنى التحتية وغيرها بشكل يحقق حياة أفضل .

٢ . مواجهة عقبات التخلف الاقتصادي والتي تعتبر من أشد أعداء التنمية، فأن تخفيف معدلاتها والقيام بتوجيه المشاريع الاستثمارية نحو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية تكفل توفير فرص العمل للعديد من الأشخاص الذين لهم القدرة على العمل وذلك لزيادة مصادر دخلهم لأجل تخفيف معدلات الفقر والبطالة وتحقيق أهداف مؤشرات التنمية المستدامة .

٣-اقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التي توضح خطورة التلوث البيئي ووضع استراتيجيات مناسبة للتقليل منه .

المصادر

١ – مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، نيروبي،٢٠١٢.

2 –كمال كاظم جواد،سياسات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في ظل تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد الخامس عشر ،١٤٩،٢٠١٧.

3 عايد راضي خنفر،الاقتصاد الببئي الاقتصاد الاخضر،مجلة اسيوط للدراسات البيئية ،العدد التاسع والثلاثون ،٢٠١٤.

4 – أبو القاسم زياني والحسين شكراني ، الاقتصاد الأخضر: بين تطوّر الأطر النظرية وتفعيلها مؤسّساتياً من العالمية إلى الوطنية،مجلة المستقبل العربي ،العدد٤٥١ ،٢٠١٦.

٥– أبو شعير، خالد محمد ، وآخرون ، "اقتصاديات التربية والتعليم ، رؤية معاصرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص٩٦.

6 –احمد خضر ،الاقتصاد الاخضر مسارات بديلة الى التنمية المستدامة ،مجلة العلوم والتكنلوجيا، بدون تاريخ .

٧– تقرير برونتلد: هو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) للعام ١٩٨٧.

8 – غالية الحبال المجلد، " التنمية المستدامة" دراسة اعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئية، دمشق، ٢٠٠٣.

9 – عبد المنعم احمد شكري السعيد، "التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق"،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠.

10 – لورنس يحيى صالح الكبيسي، "التنمية الاقتصادية ومشكلة التلوث البيئي في البلدان النامية"، رسالة ماجستير،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠٠٣.

-11– عماد مطير خليف الشمري ونهاد خضير كاظم، البيئة والتلوث دراسة للتلوث البيئي في العراق، بغداد، ٢٠١٢.

-12 وزارة التخطيط ، مديرية احصاءات البيئة ، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٠٩ .

-13 وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ .

-14 احمد خليل الحسيني ، الفقر والدولة ، بغداد ،الدار العربية ، ٢٠١٠.